

■ مباحثات بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ووفد تجاري صيني



زار وفد تجاري صيني يضم ممثلين عن كبرى الشركات الصينية من مختلف القطاعات الاقتصادية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، حيث جرى استعراض أهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها مملكة البحرين وجمهورية الصين الشعبية على صعيد قطاعات الطاقة المتجددة، الموانئ، مشاريع التعدين، البتروكيماويات، المشاريع الصناعية، البناء والتشييد، خدمات البنية التحتية، الخدمات الطبية المساندة لذوي الاحتياجات الخاصة والمؤسسات الطبية، والفرص الاستثمارية المتاحة أمام القطاع التجاري البحريني سعياً إلى تحقيق شراكة اقتصادية واعدة في هذه المجالات.

وأشار الجانب البحريني إلى دعم القطاع الخاص بمملكة البحرين لكل ما يسهم في

واعدة بين البحرين والصين. وبدوره أشاد الوفد الصيني بما تشهده مملكة البحرين من تقدم وازدهار اقتصادي وحضاري كبير على كافة الأصعدة والمجالات التجارية، وبالتسهيلات العديدة التي توفرها للمستثمرين. المصدر (غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصريف)

تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي المشترك بين البحرين والصين، داعياً إلى العمل على تنمية وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي المشتركة من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون الموقعة بين الجانبين وبحث المزيد من الفرص الاستثمارية المتاحة في سبيل خلق شراكة تجارية واستثمارية

■ "صندوق النقد" و "البنك الدولي" يتعهدان بمساعدة السودان

تعهد صندوق النقد والبنك الدوليان بتقديم المساعدات الفنية للسودان في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الحكومة المشكلة حديثاً في تنفيذه خلال الأسابيع الأخيرة. ويبحث وزير الدولة السوداني بوزارة المالية مسلم أحمد مسلم، مع كل من نائب مدير صندوق النقد الدولي ونائب رئيس البنك الدولي لأفريقيا، ونائب رئيس مؤسسة تمويل الاستثمار (IFC)، ومديري صندوق النقد العربي، الخطوات

التحصيل والدفع الإلكتروني، وتحسين إدارة الإنفاق العام". وقال: "تم الاتفاق مع الصندوق الكويتي على أهمية العمل المشترك لإزالة المعوقات التي تواجه سير تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق التي تنفذ في السودان. كذلك تم الاتفاق مع صندوق النقد العربي على زيادة برنامج تمويل التجارة الذي يقدمه الصندوق". المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصريف)

المطلوبة لاستعادة السودان علاقاته بالمصارف العالمية. وأشار مسلم إلى أن "الصندوق والبنك الدوليين أكدا التزامهما بالعمل على زيادة فرص السودان في الحصول على منح تنمية الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجال التعليم، مياه الشرب، الصحة، بجانب تحسين مؤشرات رأس المال البشري، إضافة إلى المساعدات الفنية وبناء القدرات في مجال تحسين الإيرادات العامة، وتطوير نظام

■ تراجع مستويات العجز لدول مجلس التعاون الخليجي

تراجعت مستويات العجز في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 14 بليون دولار هذه السنة، بنسبة 82 في المئة مقارنة بعجز موازنات العام الماضي الذي قدر بنحو 79 بليون دولار. ووفقاً لتقرير صادر عن شركة "كامكو" للأبحاث، فإن تراجع عجز الموازنات بصفة عامة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط المتوقعة للسنة الجارية، وعلى المدى المتوسط، بالإضافة على مبادرات تحسين النفقات وضبطها التي تحرص الحكومات

الخليجية على مواصلة اتباعها. وتوقع التقرير أن تحقق موازنات دول مجلس التعاون الخليجي فائض يصل إلى 30 بليون دولار، ما نسبته 1.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، مقارنة بالتوقعات السابقة بتحقيق فائض في الموازنة عام 2020 فقط، متوقعاً أن يتراوح متوسط فائض الموازنة للمنطقة ككل في حدود 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الجارية والعام المقبل.



المصدر (صحيفة الحياة، بتصريف)